http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1818) السنة السابعة - الخميس (10) حزيران 2010

المسيحيون العراقيون مفضّلون على غيرهم من اللاجئين

ترجمة: علاء خالد غزالة

يستمع الأمير كيون الذين يتابعون برامج تلفزيون كورنرستون، الذي يتبع شبكة إعلام مسيحية، في كل أربعاء إلى روايات مألوفة لدى المجتمعات المسيحية على مدى السنوات السبع الماضية: قصص عن معاناة المسيحيين العراقيين. افتتحت حلقة البرنامج هذا اليوم عن المسيحيين العراقيين بالقول: "تحقيق سري عن اضطهاد المسيحيين"، ويَعد بأنه سيأخذ "المشاهدين الى حيث يقاسي المؤمنون الامرّين بسبب معتقدهم"، من بين جميع الأقليات العراقية التي تأثرت بالقتال في العراق فان المسيحيين هم الأكثر حظا في سماع الغربيين عنهم، وربما يعود هذا جزئيا إلى أن المسيحيين العراقيين قد عانوا مقداراً من العنف يفوق أضعافا نسبة حجمهم خلال الحرب. لكن ما لا تقوله وسائل الإعلام في ان اللاجئين المسيحيين يتلقون دعما اكبر من بقية اقرانهم العراقيين.

ويعود ذلك جزئيا الى النفوذ الذي تتمتع به الجالية العربية المسيحية في الخارج، أكثر من أية فرقة أخرى في العراق، وبهذا لم يواجه اللاجئون العراقيون من المسيحيين الا اقل مشقة في عملية إعادة توطينهم. وعلى الرغم من استمرار العنف في العراق فان هناك إشارات على التعايش السلمي بين المسيحيين وبقية المجاميع الاثنية في أماكن كثيرة من البلاد. لكن إعدادهم في العراق قد استنزفت بشكل كبير، حيث يقدر ان عددهم قد انخفض الى نصف ما كانوا عليه قبل الحرب. ويخشى كثير من المسيحيين العراقيين ان تزايد إعداد أقرانهم الذين يفضلون إعادة توطينهم في الخارج قد يضع نهاية الى أحد أقدم المجتمعات المسيحية في العالم. وكان المسيحيون العراقيون هدفا للهجمات منذ بدء الحرب، ما اجبر حوالي ثلثيهم على مغادرة وطنهم. ومع ان نسبتهم السكانية قبل الحرب لم تتجاوز الخمسة بالمئة فإنهم يشكلون حوالي عشرين بالمئة من اللاجئين العراقيين. إضافة إلى هذا فانه لم يبق في داخل البلاد أكثر من خمسمئة الف مسيحي من بين المليون واربعمئة الف الذين كانوا في العراق عام ٢٠٠٣، وقد تباطأ سيل اللاجئين من المهجرين الجدد في داخل وخارج العراق حتى أضحى نزرا يسيرا بينما كان العنف ينخفض الى اقل مستوياته على الإطلاق. لكن موجة صغيرة من المهجرين المسيحيين وجدت طريقها الى عناوين الصحف في شباط الماضي عندما فرّوا من الهجمات التي استهدفتهم في الموصل، غير ان الكثير من وسائل الإعلام الغربية استخدمت تلك القصص على انها مثال لمعاناة المسيحيين في الشرق الأوسط، لكنها كانت هجرة جماعية مؤقتة في أبعد تقدير. فبعد اقل من شهر عادت جميع العوائل النازحة التي يقدر عددها بألف ومئة وإحدى وعشرين عائلة (تضم ستة آلاف وسبعمئة وستة وعشرين فردا) الا مئتين وثلاث وثلاثين عائلة لم تعد الى منازلها، حسب تقرير صدر حديثا عن المنظمة العالمية للهجرة. وفي الواقع، أشار تقرير منظمة الهجرة التابعة إلى الأمم المتحدة صدر في شهر تشرين الثاني الماضي الى انه بينما تتزايد أعداد طالبي اللجوء من الطوائف العراقية الأخرى بشكل مضطرد، إلا أن أعداد المسيحيين المتقدمين بالطلبات قد انخفض بنسبة ٢١,٣ بالمئة مقارنة بنهاية عام ٢٠٠٨.

المسيحيون العراقيون في طليعة المستوطنين

يواجه المسيحيون نفس التحديات التي يواجهها اللاجئون الآخرون في أثناء انتظارهم قبول طلباتهم، لكن الكثير من العاملين في شؤون اللاجئين يقولون أنهم لا يلاقون نفس الصعوبات التي يواجهها غيرهم خلال عملية إعادة التوطين. تقول اليزابيث كامبل، العضو الأقدم في جمعية اللاجئين العالمية، وهي مجموعة من الدعاة المناصرين لقضايا المهجرين: "في بعض الحالات يمكنك القول ان المسيحيين العراقيين يحوزون وسائل أعظم للحصول على الموارد، والاتصالات الدولية، والحلول، كما يمكنك القول ان هناك وقائع حصلوا فيها على تفضيل من قبل النظام"، لا تنشر المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة بياناتها الخاصة بالأصول العرقية او الدينية للأشخاص الذين قامت بإعادة توطينهم، لكن عمران رضا، ممثل المفوضية في عمان، يقول ان العدد الكبير من اللاجئين المسيحيين، والذي لا يتناسب مع حجم جاليتهم، ينعكس على مخططات إعادة التوطين.

وتقول السيدة كامبل ان الموجة الأولى من العراقيين الذين أعيد توطينهم في الولايات المتحدة ضمت عدداً كبيراً وغير متناسب من المسيحيين، حتى بالقياس الى تواجدهم السابق بين اللاجئين العراقيين. وتؤكد ان هذا الأمر لم ينتج عن سياسية تفضيلية اتبعتها المفوضية العليا للاجئين، ولكن يعود الى الجهود التي بذلتها المجاميع الدينية المسيحية في توعية زملائهم من المسيحيين بأهمية التسجيل لدى المفوضية من اجل إعادة التوطين.

وهكذا، انتهى الأمر بعدد كبير من المسيحيين الى الوقوف في مقدمة صف الانتظار لإعادة التوطين، ومن الناحية الأخرى فإن عددا من العراقيين لم يقوموا بالتسجيل لدى المفوضية لأنهم لم يشعروا في أنها كانت تقدم لهم الدعم الكافي، أو أنهم تخوفوا من ترحيل السلطات لهم لأنهم دخلوا الأردن بشكل غير قانوني أو أنهم تجاوزوا على المدة القانونية لتأشيرتهم.

يد المساعدة من العرب المسيحيين في الولايات المتحدة

تجمعت جالية مسيحية وعربية في الولايات المتحدة على مدى عقود من الزمن حتى أصبحت مجتمعات ذات حجم معتبر، فبينما يُعد المسيحيون في معظم البلدان العربية أقلية، فإنهم يعتبرون أغلبية ضمن المجتمعات العربية المهاجرة. وفي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، فان ثلاثة وستين بالمئة من العرب يعرفون أنفسهم على أنهم مسيحيون، بينما يقول أربعة وعشرون بالمئة منهم انهم مسلمون.

يقول بيل فريلك، مدير برنامج سياسة اللاجئين في منظمة مراقبة حقوق الإنسان: "لا يوجد دعم مجتمعي واسع لهم في العراق، اما في خارجه فهناك مجاميع مسيحية تتضامن معهم بشكل كبير"، في الوقت الذي تعمل فيه المفوضية العليا للاجئين من اجل ان تجعل عملية إعادة التوطين عادلة ومستندة الى الحاجة بقدر المستطاع، الا ان السيد فريلك يقول ان أولئك الذين حصلوا على المساعدة في فترة تقديم الطلبات، حتى وان كانت امرا بسيطا مثل تعلم الولوج الى موقع المفوضية على شبكة الانترنت، امتلكوا حظوظا أعظم في إعادة التوطين. وعلى الرغم من ان مفوضية الأمم المتحدة للاجئين لا تقدم توصياتها بإعادة التوطين بناء على خلفيات الناس الدينية او العرقية، الا انها تأخذ في نظر الاعتبار مساهمة خلفياتهم في مستوى ضعفهم (تعرضهم للاضطهاد).

يقول رضا: "لقد تم استهداف وتهديد المسيحيين في العراق.. لكن كل أقلية أخرى تعرضت إلى الاستهداف بطريقة أو بأخرى".

ومع هذا، بينما يجد المزيد من المسيحيين طريقهم الى خارج العراق، فإن الكثير من المجتمعات المسيحية في الشرق الأوسط يتساءلون فيما اذا كان من الأفضل ان يبقوا هناك من اجل الحفاظ على تقاليدهم في المنطقة. يقول الأب حنا كايلبالي، القس في الكنيسة الرومانية الأردنية، والذي عمل مع اللاجئين المسيحيين العراقيين: "لا تشجع الكنيسة المحلية في الأردن العراقيين، مسيحيين ومسلمين، على مغادرة بلدهم، لأننا نحتاج الى وجودهم في بلادهم".

عن / كرستيان ساينس مونيتر

مذكرات عسكري أمريكي.. استذكاراً للعراق

ترجمة: فضيلة يزل

كانت التقارير الواردة من بغداد بعد التفجيرات المنسقة للقاعدة في ١٠/آيار الماضي غامضة، إذ كانت التفجيرات ضمن سلسلة من الهجمات التي شنت على نطاق واسع من قبل المتطرفين بدأت أواخر آب بعد مرور فترة شاقة وعسيرة من سلام نسبي في العاصمة، والأخبار التي تتعلق بهذه الهجمة والهجمات السابقة كانت تشكل أهمية خاصة بالنسبة لي. فقرابة عام تقريباً.

كنا أنا ورجالي مكلفين بالقيام بدوريات في مناطق تبعد اقل من عشرة أميال حيث تم نقل أفراد من قوات الطوارئ العراقية من الحطام المحترق لتلك التفجيرات.

عندما اندلعت أخبار عن هجمة مماثلة في ٢٩/ تشرين الأول/٢٠٠٩، كنت اقضي إجازتي في الوطن لمدة شهر تماماً بعد إرسالي الى العراق، تزامن توقيت هجوم تشرين الأول مع رحلة عودتي للشرق لرؤية عائلتي وأصدقائي لأول مرة منذ عودتي للولايات المتحدة. خلال السنة التي قضيتها بعيداً عن الوطن، كنت قد وضعت إجابات عدة مقتضبة ومعلبة لاجتياز سلسلة من الاستفسارات المنظمة حول التحاقي بالجيش، لكن التفجيرات جاءت بهجمة جديدة تماماً من الأسئلة: هل كانت القطاعات الأمريكية المتقدمة تتآكل بسرعة في العراق؟ هل كانت قوات الأمن العراقية جاهزة حقاً لتحمل مسؤولياتها؟ هل القوات الأمريكية قادرة حقاً دائماً على المغادرة؟ كانت هذه الأسئلة تذكرني ان عامة الناس هم فضوليون لكنهم قليلو المعرفة بما يتعلق بالبلد والصراع الذي ظلوا يرسلون له أكثر من ١٠٠،٠٠٠ شاب أمريكي من الرجال والنساء، وهناك عدد من الأسباب التي أدت الى هذا.

لقد استبعدت الإدارة تقريباً العراق بشكل تام من الأجندة الوطنية، والتقارير الإخبارية عن الحرب كانت عابرة ومعظمها ناقصة حسب وجهات النظر الدقيقة والمهمة، أضف الى ذلك، تداعي الاقتصاد العالمي والنقاش الشرعي المقنع للكابيتول هيل، ويبدو ان الصحف تركت بعض الأعمدة التي تقاس بالانجات للحديث عن العراق.

لقد جعلنا هذا الفراغ أنا وزملائي الجنود نشعر وكأننا سفراء عن غير قصد، علينا ان نشرح السياسة الستراتيجية والتقدم الذي احرزناه في العراق للشعب الأمريكي، هذا الدور يضيف تأكيداً على التعديلات المتعلقة بإعادة الجنود التي يجب ان تجرى من اجل إعادة اندماجهم في الحياة بعد عودتهم الى الوطن. بينما نحن نحاول إعادة ترتيب حياتنا بعد غياب طويل، كنا مطالبين دائماً ببيان رأينا وإعادة تقدير تجاربنا بتفاصيلها المدمرة.

وفي حين تتشكل معرفتنا الأولى ووجهات نظرنا الأساسية، كان جزء مهم من القصة يكمن في هذه الحرب، فلا ينبغي للمحاربين او الجنود القدامى ان يكونوا أول صوت يتحدث عن العراق، فنحن غير قادرين على التحدث بشكل مطلق عن هذه القضايا، مقيدين بسرية وأمنية العمليات. وضماناً لأمن أولئك الذين ما زالوا يعملون في الخدمة العسكرية في الخارج. فوظيفتنا كجنود هي تنفيذ المهام المكلفين بها وإعادة زملائنا الجنود سالمين الى الوطن.

وتبقى مهمة توضيح أسباب الحرب وتبريرها لعامة الشعب الأمريكي من اختصاص الحكومة ووسائل الإعلام.

ينبغي ان تفسح وزارة الدفاع المجال أمام المزيد من الوسائل الصحفية في الحرب، فأثناء زيادة الجيش وفي ظل فكرة الجنرال ديفيد بترايوس مُنح الصحفيون تفويضاً مطلقاً تقريباً ما أدى الى تقديم تقارير مقنعة ومفعمة بالمعلومات إذ كانت التقارير الأخيرة في مجلة ستارس اند سترايبس تشير الى ان البنتاغون قد استأجرت شركة علاقات عامة لتقوم بمهمة تفتيش أجهزة الصحفيين بدقة، وبالتالي تقيد حريتهم في الكلام، يجب ان تعترف البنتاغون ان القضايا التي اختاروا ان يتجاهلوها على مستوى مجلس الوزراء تركت لتحدد لنا من قبل أولئك على مستوى الشركة.

تحتاج وسائل الإعلام الأمريكية الى إحياء تغطيتها للحرب بأسلوب ملائم مؤثر على الرغم من ملل الشعب الأمريكي، كانت المقالات التي كتبها انطوني شديد لصحيفة نيويورك تايمز جيدة دائماً، لكن للأسف هذا النوع من التقارير نادر جداً في هذه المرحلة من الصراع.. طالما ان أفراد الجيش ما زالوا عرضة للخطر، وعلى الصحفيين ان يُذكروا الناس بهذه الحقيقة، ويشغلوا الشعب الأمريكي مرة ثانية بإحدى قضايا العقد الماضي، كما يجب ان يحتفظ العراق بمكانته المتميزة في ضمير المجتمع الأمريكي، مع كل التحديات الأخرى التي تواجه الأمريكان اليوم، فالعراق لا يحتاج لان يكون القضية الأمريكية الوحيدة، بل يحتاج الى ان تضعه بين عدد قليل من قضاياها المهمة، فهناك رجال ونساء وأسر أصبحت حياتهم ممزقة بكل معنى الكلمة، لكن تضحياتهم تضمن لهم الاهتمام حتى النهاية.

لقد تحسنت الحالة العسكرية والسياسية في العراق بشكل كبير خلال السنتين الماضيتين. والحكاية، على أية حال، لم تنته بعد. ففي الأشهر القادمة ستتم إعادة عدد كبير من الجنود القدامى من العراق، وهم بحاجة الى إزالة الضغط ورؤية الحياة بمنظور آخر والحديث عن الحياة اليومية التي نسوها أثناء فترة التحاقهم بالخدمة العسكرية فالتعامل بشكل ملائم وإعطاء أهمية لحرب العراق من قبل الحكومة ووسائل الإعلام والشعب لا توقف الضغط على الجنود العائدين فقط، بل تتشرف بخدمتهم، وعلى جميع الأطراف السياسية المطالبة بذلك، فقد يكون هذا احد أفضل السبل لدعم القوات.

عن / هيرالد تربيون

العراق وأفغانستان.. من هو العدو المقاتل؟

ترجمة: عمار كاظم محمد

هناك شيئان يميزان الحرب في العراق وأفغانستان: أولا يبدو من غير الواضح من هو العدو الذي نقاتله والشيء الثاني ان الولايات المتحدة تخوض نزاعا بدون جبهة قتال واضحة، ذلك يتركنا بسؤال محير بشأن الكيفية التي نعالج بها هذا التآخر في هذا النوع من الحروب.

ففي معظم الفترة التي تلت أحداث ١١/أيلول – سبتمبر أعلنت إدارة الرئيس بوش انه لا توجد سلطة قانونية يمكن ان تقيد إجراءاتها بغض النظر عن مصادرها القانونية وبغض النظر عما اذا كانت خارج البلاد او داخلها او سواء تم تطبيقها على مواطنين أمريكيين او عدو خارجي. وكرد من المشرعين المتحررين المدنيين فقد حاولوا تصميم تلك الادعاءات بان القانون المحلي يجب ان يطبق على كل استخدام لقوة الأمن القومي الأمريكي متبنيا نفس النظرة العامة لدى الإدارة وينعكس فقط،حينما يتم الضغط الى النقطة التي يتم فيها الإعلان بانه لابد من وجود إجراءات قضائية كاملة في منطقة الحرب.

كما في الحالة الأخيرة عندما تم الإعلان عن حقوق إشعار قضائية للسجناء في قاعدة باغرام الجوية في أفغانستان، حيث انهار ادعاء المشرعين المتحررين بافتقاره الى السلطة القانونية وأصبح أمراً غير عملي جداً.

ما هو الرد أذن؟ ان ما يستحق البدء به أولا هو القاعدة الأولى وهي ان الاحتجاز هو موضوع إلقاء القبض في زمن حرب حيث يصادف الجيش قوة عسكرية عدائية لذا يحاول الجيش التقليل من استمرارية قدرتها القتالية بما فيها عمليات إلقاء القبض او اسر العديد من مقاتليهم قدر الإمكان وموضوع احتجاز كهذا ليس جزائيا وبالتأكيد فان قوانين الحرب تمنع تطبيق العمليات الإجرامية الا إذا كانت تحصل بشكل استثنائي في بعض الجرائم الخاصة وهي ليست عدواناً إجرامياً لدى الجانب الخاسر في المعركة لكنه على العكس ربما هو ترخيص للعودة اليها مرة ثانية.

في الحروب التقليدية عادة ما يتم إبعاد جنود العدو المأسورين عن ساحة المعركة الى ان ينتهي العمل العسكري او من خلال عملية تبادل للأسرى حيث ان وضع الجندي كمقاتل هو ما يبرر احتجازه وهذا هو ما يطبق بغض النظر عن الوظيفة التي كان يؤديها أثناء الحرب فمن وجهة النظر القانونية فان هذا الإجراء ينطبق على الطباخ مثلما ينطبق على رجل المدفعية والسؤال المحرج ليس فيما اذا كان المحتجز قد ارتكب جريمة بقدر ما هو يتعلق بكونه جزءاً من قوة قتالية حربية.

لكننا لا نخوض حربا تقليدية في العراق وأفغانستان في الحروب المنظمة حيث يمكن تمييز الجنود من خلال زيهم او حملهم العلني السلاح لأن ذلك يستلزم تمييز رتبهم ووحداتهم وبالتالي تمييزهم عن غيرهم من المحتجزين المدنيين وبالتالي فهو يتطلب معاملتهم كأسرى حرب.

اما بالنسبة للعراق وأفغانستان فالولايات المتحدة تواجه مقاتلين غير قانونيين لا يمكن تمييز رتبهم العسكرية او فصلهم عن غيرهم من المدنيين الأبرياء، ولا توجد ارض معركة يمكن معرفتها او ان هناك نهاية واضحة للنزاع بالمعنى التقليدي. فمع القاعدة مثلا لا يوجد هناك من يمكن التفاوض معه كي يتم إيقاف الاعمال العدائية نهائياً، ذلك يعني ان مفهوم الاحتجاز او الاعتقال حتى نهاية الحرب لا يتطابق مع حقائق ساحة المعركة،ففي مثل هذه الظروف يجب أن نصمم إجراءات لعمل شيئين أساسيين: أولا ان تكون هناك آلية قانونية لتقرير صلاحية الحجز مستندة الى تعريف أساسي لوضعية الفرد باعتباره مقاتلاً، والشيء الثاني هو ان تكون هناك عملية جديدة لتقرير الحاجة الى استمرارية الاحتجاز تعكس كلا من الحقيقة التي تعتبر أن الاحتجاز الى الأبد هو أمر لا يطاق وهو ما يساوي ببساطة عدم المسؤولية في حالة إطلاق سراح أفراد ليعاودوا القيام بنشاطات إرهابية.

في غياب مثل هذه الآليات القانونية الموثوقة لأداء هذين الوظيفتين فان هناك ضغطا سيتزايد على محاكم الولايات المتحدة لتطبيق أدوات معتادة مثل استدعاء المحتجز للمحكمة ومعرفة فيما اذا كان احتجازه قانونيا ام لا لملء هذا الفراغ القانوني وهو ما يشبه الفشل حينما يبرز الدور المركزي للاحتجاز في وقت الحرب والذي يؤدي بالتالي الى طلبات في غير مكانها في ان كل المحتجزين يجب أن يعاملوا من خلال قضايا الإجرام المدنية نتيجة للتوسع الخاطئ لقوانين الجريمة المحلية .وقد اخذ الجيش الأمريكي على عاتقه مهمة ملء هذا الفراغ من خلال مراجعة وضع المحتجزين في الخارج والذي سيتسلم المسؤولية بشكل عاجل لتقييم وضع الفرد المقاتل وهو الأمر الذي يعالج وضع السياسة السابقة والتي وضعت العديد من المحتجزين تحت الحراسة لعدة سنوات من دون تحقيق فيما إذا كانوا مقاتلين ام لا.

عن / لوس أنجلس تايمز